وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

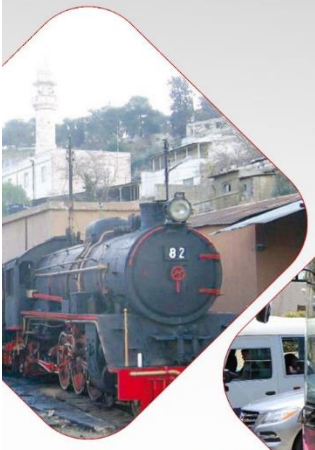

التاريخ

الخميس 2026/9/10

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.رئيس الوزراء: أمام بلدنا فرص واعدة أكثر من التحدّيات التي اعتدنا عليها وسنواجهها ونتخطّاها في ظلّ قيادتنا الهاشميَّة الحكيمة	4+3	خبر صحفي
2.رئيس الوزراء يوجّه ببدء الإجراءات اللازمة لإنشاء 6 حدائق في مُدُن الزَّرقاء والطفيلة ومعان وجرش وعجلون ومأدبا تُنفَّذ جميعها خلال عام 2027م	5	خبر صحفي
3.النقل النيابية" تبحث تحديات رخص الفئة السادسة وكباتن التوصيل والسفريات الخارجية وتدريب السواقة	8+7+6	خبر صحفي
4.النقل المنتظم يعيد الحافلة إلى الخيارات اليومية بين المحافظات بنقل ما يقارب 350 ألف راكب خلال آب الماضي	10+9	خبر صحفي
5.وزير النقل يبحث مع شركات ملاحة وميناء حاويات العقبة تعزيز الكفاءة والطاقة الاستيعابية	11	خبر صحفي
6.ميناء حاويات العقبة يستقبل إحدى أضخم سفن الحاويات	12	خبر صحفي
7. 50 دينارا وحبس حتى شهر.. الأمن يحذر سائقي الشاحنات من هذه المخالفة	13	خبر صحفي
8.إلزام شاحنات المواد الخطرة بأجهزة تتبّع إلكتروني لتعزيز السلامة المرورية في الأردن	14	خبر صحفي
9.أمانة عمان: إتاحة إصدار تصاريح اصطفاف السيارات إلكترونيا	15	خبر صحفي
10.اجواء معتدلة حتى السبت	16	خبر صحفي

رئيس الوزراء: أمام بلدنا فرص واعدة أكثر من التحدّيات التي اعتدنا عليها وسنواجهها ونتخطَّاها في ظلّ قيادتنا الهاشميَّة الحكيمة

-رئيس الوزراء: المدن التنمويَّة والصّناعيَّة والحرَّة ليست مجرد مساحات استثماريَّة أو تجاريَّة بل أدوات تنمويَّة متكاملة تُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التَّنمية في المحافظات وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلّي.

-رئيس الوزراء: مؤشّراتنا الاقتصاديَّة إيجابيَّة وتنمو على مستوى المنطقة ونمضي على المسار الصَّحيح في تنفيذ المشاريع الاستراتيجيَّة الكُبرى: مشروع سكَّة حديد العقبة – الشيديَّة / معان وميناء معان – العقبة البرّي والنَّاقل الوطني للمياه وغاز الرّيشة.

عمَّان 9 أيلول (بترا)- قال رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان: إنَّ أمام بلدنا فرصاً واعدة أكثر من التحدِّيات التي اعتدنا عليها، وبأنَّنا سنواجهها ونتخطَّاها في ظلّ قيادتنا الهاشميَّة الحكيمة.

وأكَّد رئيس الوزراء، خلال زيارته إلى وزارة الاستثمار، وترؤُسه لجلسة مجلس الاستثمار، على أنَّ المدن التنمويَّة والصّناعيَّة والحرَّة ليست مجرد مساحات استثماريَّة أو تجاريَّة، بل أدوات تنمويَّة متكاملة تُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التَّنمية في المحافظات وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلّي.

ولفت إلى أنَّ مؤشّراتنا الاقتصاديَّة إيجابيَّة وتنمو على مستوى المنطقة، مؤكّداً أنَّنا نمضي على المسار الصَّحيح في تنفيذ المشاريع الاستراتيجيَّة الكُبرى: مشروع سكَّة حديد العقبة – الشيديَّة / معان، وميناء معان – العقبة البرّي، والنَّاقل الوطني للمياه، وغاز الرّيشة، وغيرها.

وبيَّن أنَّ هذه المشاريع بالتَّأكيد ستكون دافعاً وحافزاً لجلب المزيد من الاستثمارات الأخرى المحليَّة والأجنبيَّة، وفي مختلف القطاعات، مشدّداً على أهميَّة تكوين تحالفات محليَّة للمشاريع الكُبرى.

وقال رئيس الوزراء خلال الجلسة: لدينا أهداف واضحة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، من خلال إجراء إصلاحات تنظيميَّة، وتبسيط الإجراءات، وتطوير الخدمات الرقميَّة، وتعزيز الشَّراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم المستثمرين؛ بهدف زيادة الاستثمارات المحليَّة والأجنبيَّة وتوسيعها، مشدّداً على أنَّ هذا ليس جهد وزارة الاستثمار وحدها، بل جهد مطلوب كذلك من جميع الوزارات والمؤسَّسات.

وأضاف: "فخور بما يقوم به الفريق الاقتصادي في الحكومة والبنك المركزي من عمل وجهد."

وفيما يتعلّق باستضافة الأردن لمؤتمر الاستثمار الأردني - الأوروبي الذي سيقام في البحر الميّت في شهر تشرين الثّاني، أكّد رئيس الوزراء أنَّ الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثّاني يحظى بثقة واحترام لدى العالم كلّه، ولدى الاتّحاد الأوروبي بشكل خاص، مؤكّداً أنّنا نريد لهذا المؤتمر أن يخرج بصورة تليق بسمعة الأردن ومكانته.

ولفت في هذا الصّدد إلى أنّنا نريد البناء على الفرص والآفاق الأخرى أمامنا، مثل زيارة جلالة الملك الأخيرة إلى جمهوريَّة الصّين لتشجيع الشّراكة والاستثمار الخارجي.

وناقش مجلس الاستثمار خلال الجلسة واقع الفرص والمشاريع الاستثماريَّة والحوافز المقدَّمة للاستثمار، والتّحضيرات لاستضافة مؤتمر الاستثمار الأردني – الأوروبي والفرص المتاحة التي يوفّرها في مختلف القطاعات، مثلما ناقش تحديث التّشريعات النّاظمة للبيئة الاستثماريَّة.

وعرض وزير الاستثمار الدكتور طارق أبو غزالة المشاريع التي يجري العمل عليها ضمن رؤية التّحديث الاقتصادي، وسُبُل تعزيز الخدمات المقدَّمة للمستثمرين، والتحوُّل الرَّقمي للأعمال. وأشار أبو غزالة إلى التّشريعات التي جرى تحديثها في إطار سعي الحكومة إلى تطوير بيئة الاستثمار، وفي مقدّمتها تعديل نظام تنظيم البيئة الاستثماريَّة الذي صدر أخيراً، والذي يهدف إلى تعزيز استقرار السِّياسات الاقتصاديَّة، وترسيخ الثِّقة في بيئة الأعمال، ورفع كفاءة منظومة الخدمة الاستثماريَّة، وتسريع الإجراءات، وتقليص المدد الزمنية المرتبطة بإصدار التراخيص والموافقات، ودعم الاقتصاد الرَّقمي والصّناعات الإبداعيَّة، وغيرها من المزايا الأخرى.

وأكّد في هذا الصّدد على أنَّ الحكومة وضعت سياسة لتشجيع التّحالفات المحليَّة للاستثمار في المشاريع تقوم على عدم طرح أيّ مشروع حكومي للاستثمار إلا بمكون محلي بنسبة لا تقلّ عن 30 بالمئة، لما لذلك من أهميَّة لعجلة نمو الاقتصاد الأردني.

كما أشار إلى أنَّ الوزارة تواصل العمل على إعداد مشروع قانون الصناديق الاستثمارية لسنة 2026، بهدف إيجاد إطار تشريعي موحَّد ومتكامل ينظم مختلف أنواع الصناديق الاستثمارية، ويعزز جاذبية البيئة الاستثمارية واستقطاب الصناديق الإقليمية والدولية، ويدعم سوق رأس المال وإدارة الأصول ويوفر أدوات تمويل واستثمار حديثة، لافتاً إلى أنَّه قد تم إنجاز الدراسات والتحليل التشريعي والخيارات التشريعية والدراسة المقارنة.

وحضر الاجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشُّؤون الاقتصاديَّة مهنَّد شحادة، ووزراء التَّخطيط والتَّعاون الدَّولي، والماليَّة، والاقتصاد الرَّقمي والرِّيادة، ومحافظ البنك المركزي، وممثّلو القطاع الخاص في مجلس الاستثمار.

بترا

رئيس الوزراء يوجّه ببدء الإجراءات اللازمة لإنشاء 6 حدائق في مُدُن الزَّرقاء والطفيلة ومعان وجرش وعجلون ومأدبا تُنفَّذ جميعها خلال عام 2027م

*إنشاء الحدائق في المحافظات يأتي في إطار جهود الحكومة للتوسع في إنشاء الحدائق العامة والمرافق المخصصة كمتنفس للمواطنين والعائلات، وبعد الإقبال الكبير الذي شهدته حديقتا النشامى في مرج الحمام والمفرق الجديدة، والمرافق الأخرى التي أنشأتها وطورتها الحكومة لخدمة المواطنين والعائلات لغايات التنزه مثل كورنيش البحر الميت والشاطئ السياحي.

*الحكومة ستبدأ على الفور بتخصيص الموارد اللازمة لإنشاء هذه الحدائق واختيار الأراضي التي ستقام عليها، ووفق أعلى المواصفات.

*الحدائق ستوفر مساحات خضراء ومناطق للتنزه، ومرافق ترفيهية متكاملة، واستراحات ومساحات آمنة للعائلات والأطفال والشباب، تراعي مختلف الفئات مثل كبار السن وذوي الإعاقة، ومسارات للمشي والدراجات الهوائية، ومواقف تتسع لمئات المركبات، إلى جانب زراعة الأشجار الحرجية.

*الحدائق ستضم ملاعب لمختلف الرياضات، ووحدات ألعاب رياضية خارجية واسعة، ومناطق واسعة لألعاب الأطفال، ومرافق خدمية لتلبية احتياجات المتنزهين، وسيتم تزويدها بمختلف متطلبات السلامة العامة وكاميرات مراقبة للحفاظ على مرافقها.

عمان 9 أيلول (بترا) - وجه رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، الأربعاء، إلى البدء بالإجراءات اللازمة لإنشاء 6 حدائق في مدن الزرقاء والطفيلة ومعان وجرش وعجلون ومأدبا، على أن تنفذ جميعها خلال عام 2027.وسيكون إنشاء الحديقة في الزرقاء مطابقا لحديقة النشامى في مرج الحمام، فيما سيكون إنشاء الحدائق في الطفيلة ومعان وجرش وعجلون ومأدبا على غرار حديقة المفرقويأتي إنشاء الحدائق في المحافظات، في إطار جهود الحكومة للتوسع في إنشاء الحدائق العامة والمرافق المخصصة كمتنفس للمواطنين والعائلات، وبعد الإقبال الكبير الذي شهدته حديقتا النشامى في مرج الحمام والمفرق الجديدة، والمرافق الأخرى التي أنشأتها وطورتها الحكومة لخدمة المواطنين والعائلات لغايات التنزه مثل كورنيش البحر الميت والشاطئ السياحي.وستبدأ الحكومة على الفور بتخصيص الموارد اللازمة لإنشاء هذه الحدائق واختيار الأراضي التي ستقام عليها، ووفق أعلى المواصفات.وستوفر الحدائق مساحات خضراء ومناطق للتنزه، ومرافق ترفيهية متكاملة، واستراحات ومساحات آمنة للعائلات والأطفال والشباب، تراعي مختلف الفئات مثل كبار السن وذوي الإعاقة، ومسارات للمشي والدراجات الهوائية، ومواقف تتسع لمئات المركبات، إلى جانب زراعة الأشجار الحرجية.وستضم الحدائق، ملاعب لمختلف الرياضات، ووحدات ألعاب رياضية خارجية واسعة، ومناطق واسعة لألعاب الأطفال، ومرافق خدمية لتلبية احتياجات المتنزهين، وسيتم تزويدها بمختلف متطلبات السلامة العامة وكاميرات مراقبة للحفاظ على مرافقها.

بترا

النقل النيابية" تبحث تحديات رخص الفئة السادسة وكباتن التوصيل والسفريات الخارجية وتدريب السواقة

عمان 9 أيلول (بترا)- بحثت لجنة الخدمات العامة والنقل النيابية، برئاسة النائب الدكتور أيمن البدادوة، جملة من المشكلات والتحديات التي تواجه أصحاب سيارات السفريات الخارجية، ومدربي السواقة، وكباتن التوصيل، إلى جانب المعيقات المتعلقة بالحصول على رخصة القيادة من الفئة السادسة.

جاء ذلك خلال اجتماع، الأربعاء، بحضور وزير النقل وزير العمل الدكتور نضال القطامين، ومدير عام هيئة تنظيم النقل البري المهندس رياض الخرابشة، ورئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لارا الخطيب، وأمين عام وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للشؤون الإدارية والمالية سميرة الزعبي، ومدير إدارة ترخيص السواقين والمركبات العميد عمر القرعان، ومدير إدارة السير العميد رائد العساف، وممثلين عن القطاعات المعنية.

وقال البدادوة إن الاجتماع يأتي استكمالًا لسلسلة لقاءات عقدتها اللجنة مع العاملين في قطاعات النقل المختلفة، بهدف نقل مطالبهم مباشرة إلى الجهات المختصة، والوقوف على أسباب المشكلات التي تواجههم، والوصول إلى حلول عملية وقابلة للتطبيق.وأكد أن قطاع النقل بمختلف أنماطه يمثل قطاعًا خدميًا واقتصاديًا مهمًا ويوفر فرص عمل ومصادر دخل لآلاف المواطنين، ما يتطلب منظومة تشريعية وتنظيمية عادلة تحفظ حقوق العاملين والمشغلين ومتلقّي الخدمة، وتراعي متطلبات السلامة العامة.

كما أكد البدادوة أهمية إعادة النظر في الشروط والمدد الزمنية المتعلقة بالحصول على رخص القيادة من الفئة السادسة، بما يحقق التوازن بين متطلبات السلامة المرورية واحتياجات العاملين في قطاعي الشاحنات والحافلات، مشيرًا إلى وجود سائقين لديهم خبرات عملية، إلا أن المدد المطلوبة للانتقال بين فئات الرخص تشكل تحديًا أمام بعضهم.

من جهته، أكد القطامين أهمية الاستماع إلى مطالب العاملين في القطاع وإيجاد الحلول المناسبة لها، مشيرًا إلى أن ملف الفئة السادسة خضع لبحث من خلال عدد من اللجان، وأن الوزارة حريصة على تطوير منظومة النقل والارتقاء بجودة خدماتها بالتعاون مع الجهات المختصة.من جانبه، أوضح القرعان أن اشتراط مدة السنتين يأتي ضمن نظام التدرج في فئات رخص القيادة لضمان اكتساب السائق الخبرة والنضج اللازمين قبل قيادة المركبات الأكبر، مبينا أن البيانات المتوافرة لدى الإدارة لا تظهر نقصًا في أعداد السائقين الحاصلين على الفئة السادسة مقارنة بأعداد الحافلات والشاحنات.وأكد أن نظام فئات رخص القيادة يخضع حاليًا لدراسة شاملة تمهيدًا لإجراء تعديلات جوهرية عليه، تشمل إعادة هيكلة الفئات والمدد والتدرج بينها، بما يتواكب مع احتياجات المجتمع ويحافظ على متطلبات السلامة.

بدوره، قال الخرابشة إن العمل جارٍ على تطوير الإطار التنظيمي بما يراعي طبيعة قطاع الشحن وواقع العاملين فيه، مؤكدًا ضرورة إيجاد حلول عملية تواكب المستجدات، مع بقاء السلامة العامة أولوية أساسية.

وفي السياق ذاته، قال العساف إن قانون السير نظم دخول الشاحنات ومبيتها داخل الأحياء السكنية، مشيرًا إلى استمرار الرقابة الميدانية والآلية على المخالفات المتعلقة بحركة مركبات الشحن.وأشار إلى توسيع قنوات استقبال بلاغات المواطنين عن المخالفات المرورية عبر

تطبيق «سند»، إلى جانب الوسائل الإلكترونية الأخرى المتاحة، مؤكدًا أهمية إشراك المواطنين في تعزيز السلامة المرورية والحد من المخالفات والازدحامات.

من جهتهم، طالب ممثلو سائقي الشاحنات بإعادة النظر في المدة الزمنية المطلوبة للانتقال بين فئات الرخص وصولًا إلى الفئة السادسة، وتسهيل إجراءات تطوير الرخص، بما يراعي الخبرة العملية للسائقين وحاجة القطاع ويحافظ على متطلبات السلامة العامة ومصادر دخل العاملين.

وفي ملف كباتن التوصيل، أكد البدادوة ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة للوصول إلى إطار تنظيمي واضح يعالج أوضاع الكباتن وعلاقتهم بالشركات، ويوفر لهم الحماية ويحفظ حقوقهم المالية والاجتماعية واستقرار مصادر دخلهم، مشيرًا إلى أن اللجنة تلقت شكوى موقعة من نحو 411 شخصًا بهذا الخصوص.

وأكد القطامين أن طبيعة العمل عبر المنصات والتطبيقات أوجدت تحديات تتعلق بتحديد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، مشيرًا إلى إجراء حوارات مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وشركات التطبيقات للوصول إلى صيغة توفر الحماية الاجتماعية للعاملين وتراعي طبيعة عملهم، وفي مقدمتها الحماية المرتبطة بإصابات العمل والعجز.

وأوضحت الخطيب أن اختصاص هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ينصب على تنظيم وترخيص الشركات التي تقدم خدمات التوصيل والإرساليات البريدية، ولا يمتد مباشرة إلى العلاقة بين الكباتن والشركات، مؤكدة استمرار التنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة الجوانب التنظيمية المتداخلة.من جانبها، أكدت الزعبي أهمية توفير الحماية اللازمة لكباتن التوصيل، مشيرة إلى استمرار التنسيق بين الجهات المعنية لمعالجة أوضاعهم، إلى جانب أهمية حماية البيانات الشخصية وخصوصية مستخدمي التطبيقات وفقًا للتشريعات النافذة.

واستعرض ممثلو كباتن التوصيل مطالبهم المتعلقة بإيجاد مظلة تنظيمية واضحة، واعتماد تسعيرة عادلة تراعي الكلف التشغيلية، وتنظيم العلاقة مع الشركات، وعدم تحميلهم أعباء مالية إضافية مرتبطة بالتصاريح والرسوم، إلى جانب توفير الحماية الاجتماعية والتأمينية لهم.

وفي ملف سيارات السفريات الخارجية، أكد البدادوة أهمية معالجة التحديات المتعلقة بالعمر التشغيلي والأعباء المالية والتشغيلية، بما يحافظ على استثمارات أصحاب المركبات ويمكنهم من مواصلة العمل، مشددًا على ضرورة الوصول إلى حلول تخفف الآثار المترتبة على المتغيرات التنظيمية التي طرأت على القطاع.

فيما رد القطامين على أن الوزارة تتابع مطالب أصحاب سيارات السفريات وتعمل، بالتعاون مع هيئة تنظيم النقل البري والجهات المعنية، على دراسة الحلول والبدائل الممكنة للتخفيف من التحديات التي يواجهونها والمحافظة على استثماراتهم ومصادر دخلهم.وقال الخرابشة إن المتغيرات التنظيمية التي طرأت على حركة النقل أوجدت تحديات أمام عدد من المشغلين وأصحاب المركبات، مشيرًا إلى أن الهيئة اتخذت إجراءات تخفيفية ووفرت بدائل تشغيلية لعدد من المركبات المتأثرة، وتواصل دراسة الحلول التنظيمية الممكنة للمحافظة على استدامة القطاع.

وطالب أصحاب سيارات السفريات الخارجية بإعادة النظر في العمر التشغيلي للمركبات ومعالجة الآثار المترتبة على القيود المرتبطة به، إلى جانب إعادة النظر في الضريبة الإضافية وتخفيف الأعباء المالية والتشغيلية، بما يحافظ على استثماراتهم ومصادر دخلهم.وفي ملف سيارات تدريب السواقة، أكد البدادوة أهمية حماية حقوق المدربين واستثماراتهم في مركبات التدريب، ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتسجيل المركبات بأسماء مراكز التدريب، بما يحفظ الحقوق المدنية والمالية للمدربين.

وأشار إلى أن تأسيس شراكات بين عدد من المدربين وإنشاء مراكز تدريب مملوكة لهم يمثل أحد الحلول المطروحة، شريطة تسهيل إجراءات الترخيص وإزالة المعيقات أمام تطبيقه.

وأوضح القرعان أن التشريعات الناظمة للقطاع تقضي بتسجيل مركبات التدريب باسم مراكز التدريب المرخصة، مؤكدًا استعداد الإدارة لتسهيل الإجراءات أمام المدربين الراغبين في تأسيس شراكات ومراكز خاصة بهم، وإعادة النظر في إجراءات وشروط الترخيص وتبسيطها بما يساعد على معالجة الإشكاليات القائمة وحفظ الحقوق.

وردًا على استفسارات النواب بشأن فحص الحصول على رخص القيادة، نفى القرعان وجود أي سياسة أو توجه لرفع نسب الرسوب لغايات تحصيل الرسوم، مؤكدًا أن الغاية من الفحص هي التأكد من أهلية المتقدم وقدرته على القيادة الآمنة والتزامه بقواعد السير والسلامة.

وأوضح أن الفحص العملي لرخصة القيادة يخضع لـ32 نقطة تقييم يتعين على الفاحص تقييم طالب الرخصة على أساسها، مشيرًا إلى أن امتلاك مهارة قيادة المركبة وحده لا يكفي للحصول على الرخصة، إذ يجب على المتقدم الالتزام بقواعد القيادة ومتطلبات السلامة التي تؤهله لاستخدام الطريق بصورة آمنة تحافظ على سلامته وسلامة الآخرين.

وأشار إلى أن الإدارة تعمل على مشروع للفحص الذكي والرقابة الإلكترونية على مركبات التدريب، بهدف تعزيز الشفافية وضمان حصول طالب الرخصة على التدريب المطلوب، موضحًا أن التوجه يقضي بأن يصل التقييم الآلي إلى نحو 80 بالمئة مقابل حد أعلى يبلغ 20 بالمئة للتقييم البشري، في المرحلة المستهدفة للفئتين الثالثة والرابعة، مع إمكانية تطوير المشروع مستقبلًا.وأكد أن المشروع يعتمد على تقنيات تشمل الذكاء الاصطناعي والكاميرات وأجهزة الاستشعار وغيرها من الوسائل الإلكترونية، وأن العمل وصل إلى مراحل متقدمة.

من جهتهم، طالب ممثلو مدربي قيادة السيارات بإعادة النظر في آلية تسجيل مركبات التدريب بما يحفظ ملكية المدرب واستثماره في المركبة، ومعالجة الإشكالات التي قد تنشأ عند وفاة صاحب المركز أو انتقال ملكيته، وتبسيط شروط تأسيس المراكز، ودراسة تنظيم شراكات بين المدربين تحفظ حقوق جميع الأطراف.

بدورهم، أكد النواب طارق بني هاني، وعلي الغزاوي، وحسين كريشان، وحمود الزواهرة، وجهاد مدانات، وهايل عياش، وعارف السعايدة، وإسماعيل المشاقبة، ومحمد المحاميد، وتيسير أبو عرابي، ورائد رباع الظهراوي، وعبد الرؤوف الربيحات، ونصار القيسي، وآمال الشقران، وعوني الزعبي، أهمية معالجة القضايا المطروحة وفق اختصاص كل جهة، وتبسيط الإجراءات ومراجعة التعليمات التي تشكل عائقًا أمام العاملين دون أن يكون لها أثر مباشر في تحقيق متطلبات التنظيم والسلامة.وطالبوا بتحديد المرجعيات المختصة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية، وبيان ما يمكن معالجته إداريًا وما يحتاج إلى تعديل في التعليمات أو الأنظمة أو التشريعات، بما يحمي فرص العمل والاستثمارات القائمة ومصادر دخل المواطنين، مع الالتزام بمتطلبات السلامة وسيادة القانون.

وفي ختام الاجتماع، أكد البدادوة أن النقاشات أفضت إلى تفاهمات وحلول أولية، ووعود من الجهات الحكومية المختصة بمتابعة الملفات المطروحة واستكمال الإجراءات اللازمة لمعالجتها، مشيرًا إلى أن اللجنة ستتابع ما تم التوافق عليه، سواء ما يمكن حله إداريًا أو ما يحتاج إلى تعديلات تنظيمية أو تشريعية.

وشدد على أن اللجنة تسعى إلى إزالة المعيقات غير المبررة وتحقيق التوازن بين تطبيق القانون ومتطلبات السلامة من جهة، وحماية حقوق العاملين واستدامة مصادر دخلهم من جهة أخرى.

وثمن البدادوة تجاوب وزير النقل وزير العمل والجهات الحكومية والتنظيمية، مشيدًا بتعاون هيئة تنظيم النقل البري، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وإدارة ترخيص السواقين والمركبات، وإدارة السير، والجهات والأجهزة المعنية، مؤكدًا استمرار اللجنة في متابعة الوعود والتفاهمات حتى ترجمتها إلى إجراءات عملية.

بترا

النقل المنتظم يعيد الحافلة إلى الخيارات اليومية بين المحافظات بنقل ما يقارب 350 ألف راكب خلال آب الماضي

عمّان 9 أيلول (بترا)- واصل مشروع النقل المنتظم بين المحافظات تسجيل مؤشرات تشغيلية متقدمة خلال آب الماضي، إذ استخدم خدمات المرحلتين الأولى والثانية 344362 راكباً، أي ما يقارب 350 ألف راكب خلال شهر واحد، عبر 22431 ألف رحلة قطعت حافلاتها نحو 1.44 مليون كيلومتر على شبكة من الخطوط التي تربط مراكز المحافظات بالعاصمة عمّان، إلى جانب خطوط للربط المباشر بين عدد من المحافظات وخدمات الوصول إلى المدينة الطبية.

وقال مدير المشروع في هيئة تنظيم قطاع النقل البري، المهندس عبادة أبو قمر، في تصريح صحفي، إن أرقام شهر آب تعكس تطوراً مهماً في استخدام منظومة النقل المنتظم، مشيرا إلى أن قراءة أداء المشروع لا تقتصر على عدد الركاب، وإنما تشمل مجموعة متكاملة من المؤشرات المتعلقة بعدد الرحلات المنفذة، ونسب تحقق الرحلات والالتزام بالتردد، والمسافات المقطوعة، واستخدام الدفع الإلكتروني، ومستويات الطلب على كل خط، وهي مؤشرات يعتمد عليها المشروع في متابعة الأداء وتطوير الخدمة.

وأضاف أبو قمر: "نحن نتحدث اليوم عن نحو 350 ألف راكب خلال شهر واحد، وأكثر من 22 ألف رحلة، وما يقارب 1.44 مليون كيلومتر من التشغيل الفعلي. هذه الأرقام تعني أن النقل المنتظم بين المحافظات أصبح خدمة يومية واسعة الاستخدام، وأن لدينا قاعدة بيانات تشغيلية حقيقية نستطيع من خلالها معرفة أين يتركز الطلب، ومدى الالتزام بالرحلات والترددات، وأين نحتاج إلى تحسين الخدمة."وأوضح أن المرحلة الأولى سجلت خلال آب 15737 رحلة نقلت 244411 راكباً، وقطعت حافلاتها 811347 كيلومترا، فيما بلغت قيمة الإيرادات المسجلة من خلال الدفع الإلكتروني302,980.90 دينار، بما يعادل في المتوسط نحو 15.5 راكب لكل رحلة ونحو 0.37 دينار من الإيراد لكل كيلومتر مقطوع.

وتضم المرحلة الأولى 5 خطوط رئيسية هي: إربد–عمّان، جرش–عمّان، السلط–عمّان، الكرك–عمّان، والقصر–عمّان. وأظهرت بيانات آب أن خط السلط–عمّان سجل أعلى عدد ركاب بنحو 89251 راكباً، يليه إربد–عمّان بـ82987 راكباً، ثم جرش–عمّان بـ39206 ركاب، والكرك–عمّان بـ23068 راكباً، والقصر–عمّان بـ9899 راكباً.

وأشار أبو قمر إلى أن الأرقام تكشف أيضاً عن اختلاف طبيعة الطلب بين الخطوط، موضحاً أن خط جرش–عمّان، على سبيل المثال، سجل نحو 24 راكباً لكل رحلة، مقابل نحو 18.5 راكب للرحلة على إربد–عمّان، وهو ما يوفر للمشروع مؤشرات مهمة عند مراجعة الترددات والطاقة التشغيلية لكل خط.

ولفت أبو قمر إلى مؤشر مهم في قراءة نتائج آب، حيث انخفض عدد رحلات المرحلة الأولى من 16634 رحلة في تموز إلى 15737 رحلة في آب، بانخفاض يقارب 5.4 بالمئة، بينما انخفض عدد الركاب من 247475 إلى 244411 راكباً فقط، أي بنحو 1.2 بالمئة. وفي المقابل ارتفعت إيرادات الدفع الإلكتروني من 287388 ديناراً إلى 302,980.90 دينار، بزيادة تقارب 5.4 بالمئة.

وقال أبو قمر: «هذا مؤشر يستحق القراءة؛ فالانخفاض في عدد الرحلات كان أكبر من الانخفاض في عدد الركاب، ما يشير إلى استمرار الطلب على الخدمة، وفي الوقت نفسه سجلت الإيرادات الإلكترونية ارتفاعاً. بالنسبة لنا، هذه المؤشرات تساعد في الانتقال من تشغيل يعتمد على الجداول فقط إلى تشغيل يستجيب بصورة أدق للطلب الفعلي.«

أما المرحلة الثانية، فقد سجلت خلال آب 6694 رحلة نقلت 99951 راكباً، وقطعت الحافلات 624589 كيلومتراً، فيما بلغت الإيرادات الإلكترونية 187,271.75 دينار. وبذلك بلغ متوسط الاستخدام نحو 14.9 راكب لكل رحلة، ومتوسط الإيراد نحو 0.30 دينار لكل كيلومتر.وتشمل المرحلة الثانية خطوط الطفيلة–عمّان، معان–عمّان، الزرقاء–إربد، جرش–إربد، عجلون–عمّان، الزرقاء–المفرق، وجرش–المفرق، وتظهر البيانات تفاوتاً في الطلب ومستويات التشغيل بين هذه الخطوط، وهو ما يوفر أساساً عملياً لمراجعة الترددات وتوزيع الخدمة وفق الاستخدام الفعليوتصدر خط الزرقاء–إربد خطوط المرحلة الثانية من حيث عدد الركاب بـ30385 راكباً خلال الشهر، فيما سجل خط الزرقاء–المفرق 16855 راكباً وحقق نحو 0.64 دينار إيراداً لكل كيلومتر، وهو من أعلى مؤشرات الإيراد لكل كيلومتر بين خطوط المرحلة الثانية.

وقال أبو قمر: «ما يهمنا ليس أن تكون جميع الخطوط متشابهة، وإنما أن نفهم طبيعة كل خط. بعض الخطوط لديها حجم ركاب كبير، وبعضها يحقق كثافة ركاب مرتفعة لكل رحلة، وبعضها يحتاج إلى مراجعة التردد أو توقيت الرحلات. وجود هذه البيانات يجعل قراراتنا التشغيلية أكثر ارتباطاً بسلوك المستخدم الفعلي.«وأكد أبو قمر أن المشروع لا يقيس النجاح بعدد الركاب وحده، مشيراً إلى أن نسب تحقق الرحلات في المرحلة الأولى تراوحت بين 82 و99 بالمئة، فيما تراوحت نسب الالتزام بالتردد بين 60 و100بالمئة. وفي المرحلة الثانية تراوحت نسب تحقق الرحلات بين 76 و98 بالمئة، والالتزام بالتردد بين 73و96 بالمئة.

وأضاف: «هدفنا ليس زيادة عدد الحافلات أو الرحلات كغاية بحد ذاتها؛ الهدف أن تصل الرحلة في الوقت الذي يحتاجها فيه المواطن، وأن تكون الخدمة منتظمة ويمكن توقعها. لذلك فإن مؤشر الالتزام بالتردد لا يقل أهمية بالنسبة لنا عن مؤشر عدد الركاب.«وضرب مثالاً بخط جرش–عمّان الذي يتمتع بطلب ملحوظ وكثافة مرتفعة للركاب، في الوقت الذي سجل فيه نسبة التزام بالتردد بلغت 60 بالمئة، موضحاً أن مثل هذه المؤشرات تحدد بصورة مباشرة أين يجب أن تتركز جهود التحسين التشغيلي.

وأشار أبو قمر إلى أن أحد الأبعاد المهمة للمشروع هو توفير خدمات مباشرة إلى وجهات ذات طلب واضح، ومنها المدينة الطبية، حيث سجلت الرحلات المتجهة إليها من جرش والسلط والكرك والقصر ضمن المرحلة الأولى 7041 راكباً عبر 463 رحلة قطعت 24466 كيلومتراً، وبلغت إيراداتها 9220 دينارا. كما سجلت الخدمة من الطفيلة وعجلون ضمن المرحلة الثانية 767 راكباً عبر 123 رحلة قطعت 11485 كيلومتراً، بإيرادات بلغت 1250 دينارا.

وقال أبو قمر: «خدمة المدينة الطبية تعكس الفكرة التي نريد البناء عليها؛ وهي ألا يكون النقل بين المحافظات مجرد انتقال من مركز مدينة إلى مركز مدينة، بل أن نطور الخدمة بحيث تصل بالمواطن إلى الوجهات الرئيسية التي يحتاج إليها.«

وأكد أن القيمة المضافة للمشروع تتمثل في الانتقال نحو نموذج يعتمد على التشغيل المنتظم، والترددات المحددة، والتتبع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وقياس الأداء على مستوى كل خط، إلى جانب مقارنة المسافات التشغيلية بالمسافات المسجلة عبر نظام التتبع بهدف تحسين دقة البيانات وموثوقية مؤشرات الأداء.وأضاف أبو قمر: «كل رحلة تنتج بيانات، وكل عملية دفع إلكتروني تعطينا مؤشراً، ونظام التتبع يمكننا من متابعة التنفيذ. عندما نجمع هذه العناصر معاً، لا نعود ندير حافلات فقط، وإنما ندير شبكة نقل استناداً إلى بيانات فعلية.«

واختتم أبو قمر بالقول: «وصول الاستخدام إلى نحو 350 ألف راكب في شهر واحد رسالة واضحة بأن المواطن يحتاج إلى النقل العام عندما يكون منتظماً ومعلوماً ويمكن الاعتماد عليه. المرحلة القادمة بالنسبة لنا هي تحسين ما تحقق: رفع موثوقية الرحلات والترددات، وقراءة الطلب على مستوى كل خط، وتحسين توزيع الطاقة التشغيلية، وصولاً إلى شبكة نقل منتظم أكثر تكاملاً بين مراكز المحافظات والعاصمة والوجهات الرئيسية.«

وزير النقل يبحث مع شركات ملاحة وميناء حاويات العقبة تعزيز الكفاءة والطاقة الاستيعابية

عمان 9 أيلول (بترا) - بحث وزير النقل ووزير العمل الدكتور نضال القطامين، خلال لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي مع ممثلي عدد من شركات الملاحة ومع شركة ميناء حاويات العقبة، سبل تعزيز دور ميناء العقبة ورفع كفاءته التشغيلية لمواكبة النمو المتزايد في حركة التجارة، خصوصا تجارة الترانزيت المتجهة إلى دول المنطقة، وفي مقدمتها العراق.

وأكد القطامين، خلال الاجتماع الذي حضره أمين عام وزارة النقل فارس أبو دية، أهمية تطوير منظومة العمل في الميناء، وتوسعة الطاقة الاستيعابية للساحات، وتسريع عمليات المناولة، بما يعزز انسيابية حركة البضائع ويقلل أوقات الانتظار.

وشدد على أن رفع كفاءة ميناء العقبة وتسهيل حركة البضائع عبره يعززان تنافسية الأردن كمركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجستية، ويسهمان في دعم الاقتصاد الوطني وخدمة أسواق الدول المجاورة، مؤكدا أهمية استمرار التنسيق بين الجهات المعنية لمعالجة التحديات التشغيلية واللوجستية وتسريع الإجراءات.

وأكد المجتمعون أهمية إيجاد حلول تشغيلية سريعة للحاويات الفارغة وبضائع الترانزيت، ودراسة توفير ساحات ومساحات إضافية لخدمة هذه الحركة، بما يخفف الضغط عن ساحات الميناء ويرفع قدرته على استيعاب المزيد من الحاويات.

ميناء حاويات العقبة يستقبل إحدى أضخم سفن الحاويات

استقبلت محطة حاويات العقبة (ACT) سفينة الحاوياتCMA CGM BENJAMIN FRANKLIN ، التي تصنف كإحدى أضخم سفن الحاويات في العالم وأطولها رسوا في المحطة، بطول يبلغ 399 مترا وعرض 54 مترا، في خطوة تعكس تطور القدرات التشغيلية للمحطة وثقة الخطوط الملاحية العالمية بميناء العقبة.

وتبلغ طاقة السفينة التشغيلية خلال فترة وجودها في المحطة قرابة 6091 حركة مناولة، بما يعادل التعامل مع قرابة 10,140 حاوية، ما يجعل هذا الاستقبال من أبرز العمليات التشغيلية التي تنفذها المحطة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة محطة حاويات العقبة، خوسيه رويدا، إن استقبال السفينة يمثل إنجازا مهما للميناء، ويعكس الثقة المتزايدة من شركائنا الناقلين بقدرات ACT التشغيلية والبنية التحتية التي تتيح لنا التعامل مع السفن العملاقة.

وأضاف رويدا أن وصول CMA CGM BENJAMIN FRANKLIN يعزز مكانة العقبة كبوابة رئيسية للتجارة وخدمة أسواق الأردن ومنطقة بلاد الشام، ويؤكد قدرة الأردن على مواكبة التطورات المتسارعة في صناعة النقل البحري.

وأكد أن فرق العمل في الميناء عملت بتنسيق متكامل لضمان تنفيذ عمليات السفينة بكفاءة وسلاسة، مشيراً إلى أن استقبال سفن بهذا الحجم يعكس جاهزية ACT لتلبية احتياجات شركائها من الخطوط الملاحية وتعزيز دور العقبة كمركز إقليمي لسلاسل الإمداد.

وتعزز هذه العملية موقع محطة حاويات العقبة كمحور رئيسي لحركة الحاويات والتجارة في المنطقة.

المملكة

50 دينارا وحبس حتى شهر.. الأمن يحذر سائقي الشاحنات من هذه المخالفة

حذّرت مديرية الأمن العام من مخاطر عدم تثبيت حمولات مركبات الشحن أو تحميلها بارتفاع يتجاوز الحدود المسموح بها، مؤكدة أن هذه المخالفات تشكل خطرًا مباشرًا على السائقين ومستخدمي الطريق.

وبيّنت المديرية أن مخالفة ارتفاع حمولة مركبة الشحن خلافًا للأنظمة والتعليمات تستوجب غرامة مالية مقدارها 20 دينارًا، إضافة إلى الاحتراز على رخصة القيادة.

كما أوضحت أن مخالفة عدم تثبيت الحمولة على المركبة تستوجب غرامة مالية مقدارها 50 دينارًا، وحجز رخصة القيادة، والحبس مدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ودعت مديرية الأمن العام سائقي مركبات الشحن إلى الالتزام بالاشتراطات الخاصة بالحمولات وتثبيتها بصورة آمنة، حفاظًا على سلامتهم وسلامة مستخدمي الطريق، والحد من الحوادث الناجمة عن سقوط الحمولة أو عدم السيطرة على المركبة.

الدستور

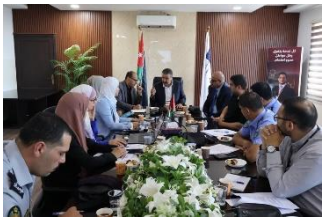

إلزام شاحنات المواد الخطرة بأجهزة تتبّع إلكتروني لتعزيز السلامة المرورية في الأردن

عقدت هيئة تنظيم النقل البري اجتماعاً تحضيرياً برئاسة مستشار المدير العام لشؤون نقل البضائع، لبحث آليات تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بإلزام الشاحنات العاملة في نقل المواد الخطرة بتركيب أجهزة تتبّع إلكتروني (GPS) ،وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارات النقل، الداخلية، والاقتصاد الرقمي والريادة، إضافة إلى هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومديريتي العمليات والسيطرة والدفاع المدني في مديرية الأمن العام.

وينص القرار في مرحلته الأولى على منع دخول شاحنات المواد الخطرة ذات الحمولة البالغة 21 طناً فأكثر إلى مراكز التحميل والتفريغ الرئيسية، ما لم تكن مزودة بأجهزة تتبّع إلكتروني عاملة على مدار الساعة، وخاضعة لأحكام نظام التتبّع الإلكتروني للمركبات الحكومية لسنة 2017، على أن تشمل المرحلة الثانية التوسع في تطبيق القرار ليغطي جميع أنماط الشاحنات العاملة في النقل الثقيل.

وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة هيئة تنظيم النقل البري وعضوية الجهات المعنية، لتتولى إعداد آلية متكاملة للرقابة، ووضع دليل للمخالفات، واعتماد جدول زمني واضح للتنفيذ. وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود الرامية لتعزيز الرقابة على نقل المواد الخطرة، ورفع مستويات السلامة المرورية، وتحسين كفاءة عمليات النقل البري وانسيابية سلاسل الإمداد والتزويد في المملكة.

هيئة النقل البري

أمانة عمان: إتاحة إصدار تصاريح اصطفاف السيارات إلكترونيا

عمان 9 أيلول (بترا)- أعلنت أمانة عمان الكبرى، إتاحة خدمة إصدار تصاريح اصطفاف السيارات "الفاليه" عبر موقعها الإلكتروني، في إطار جهودها لتنظيم القطاع وتطوير منظومة خدماتها الرقمية، بما يضمن تبسيط الإجراءات أمام أصحاب الأعمال ورفع كفاءة الرقابة في الشوارع والمناطق التجارية.

وقالت الأمانة، في بيان اليوم الأربعاء، إن الخدمة تسهم في الحد من استغلال الأرصفة وإعاقة الحركة المرورية، وتعزز الرقابة على مقدمي الخدمة غير المرخصين، بما يضمن تقديم الخدمة وفق أسس قانونية وآمنة.

وأضافت أن الخدمة تتيح لمالكي شركات الاصطفاف وأصحاب المحال التجارية إصدار التصاريح إلكترونيا، شريطة توفير رخصة مهن للشركة (شركة فاليه)، ورخصة مهن للمنشأة التي ستقدم لها الخدمة، ورخصة مهن لموقع الاصطفاف (الساحة - المواقف الإضافية)، إضافة إلى عقد ضمان مصدق لدى كاتب العدل، أو عقد إيجار بين مقدم الخدمة ومالك موقع الاصطفاف، ونسخة عن العقد المبرم مع المحل المطلوب تقديم خدمة الاصطفاف له، على أن تحدد فيه مدته وعدد المواقف المطلوب من المحل تأمينها، وشروط وحقوق الطرفين والتزاماتهما.

وبينت أن على المحال الراغبة في الحصول على تصريح لمواقفها الإنشائية، سواء أضافت مهنة خدمة الاصطفاف إلى رخصة المهن أو تعاقدت مع شركة، أن تكون المواقف المطلوبة من المهنة كاملة وغير منقوصة وغير مدفوعة البدل (بدل مواقف)، ولا يجوز لمقدم الخدمة استخدام الأرصفة وحجزها بالعوائق بأي حال من الأحوال.

وكانت الأمانة أطلقت خدمة إصدار تصاريح الاصطفاف والفاليه إلكترونيا، وربطت هذه الخدمة مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام، بهدف تنظيم القطاع والحد من العشوائية والممارسات المخالفة في الشوارع والمناطق التجارية.

بترا

اجواء معتدلة حتى السبت

عمان 10 أيلول (بترا)- يكون الطقس اليوم الخميس، معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

وبحسب تقرير إدارة الأرصاد الجوية، يطرأ يوم غدٍ الجمعة، ارتفاع طفيف على درجات الحرارة، ويبقى الطقس الجمعة والسبت معتدلًا في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.

اما الأحد، يطرأ ارتفاع طفيف على درجات الحرارة؛ ويكون الطقس حارا نسبياً في أغلب المناطق، وحارًا في مناطق البادية، وحارا جداً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية إلى شمالية شرقية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 31- 18 درجة مئوية، وفي غرب عمان 29- 16 ، وفي المرتفعات الشمالية 28- 15، وفي مرتفعات الشراة 27 - 14 ، وفي مناطق البادية 36- 20، وفي مناطق السهول 32 - 18 ، وفي الأغوار الشمالية 39 - 22 ، وفي الأغوار الجنوبية 40 - 26 ، وفي البحر الميت 39 - 25، وفي خليج العقبة 40- 26 درجة مئوية.

بترا